احتكار المماليك تجارة الكارم وتداعيتها الاقتصادية والسياسية

The monopoly of the Mamluks, the trade of karms And its economic and political repercussions

د. نوال بنت فرحان بن محمد الخالدي – جامعة الملك فيصل –المملكة العربية السعودية

Dr. Nawal Farhan Muhammad Al-Khaldi - King Faisal University - Al-Ahsa - Kingdom of Saudi Arabia
os-khaldi@hotmail.com

الملخص:

يعدُّ الاقتصاد عمود الحياة ومقوم استمرارها وبالأخص التجارة؛ فهي التي تسير السياسة الخارجية والداخلية للدول، وتتحكم في مصالحها، فعليها تقوم أمم وتسقط أخرى، وترتكز مشكلة البحث على أهمية تجارة الكارم بوصفه سلعة علا شأنها في العصور الوسطى وغلا ثمنها، فتسابقت الدول على احتكارها لجني أرباحها، واستطاع سلاطين المماليك احتكار تلك التجارة ردحًا من الزمن لكنهم لم يهنؤوا؛ إذ غضب الأوروبيون وسارعوا للبحث عن طريق يصلون من خلاله إلى تجارة الكارم دون المرور على مصر لتتحرر من ضرائبها الباهظة، وتهدف الدراسة إلى رصد الآثار السلبية على دولة المماليك في نواحي الحياة كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى كانت عاملًا من عوامل ضعفها وأفول نجمها عام (923هـ/ 1517م)، ومنهجنا يعتمد على الوصف والتحليل؛ بحيث تُستخلص المادة العلمية من مظانها، ثم جمعها وتصنيفها وإخضاعها للتحليل والمقارنة لفهم بواعث هذه القضية ومدى تأثرها بالأحوال العامة وتأثيرها فيه. ومن النتائج الوصول إلى آثار احتكار المماليك تجارة الكارم على التجار الذين حصلوا على امتيازات كثيرة من السلاطين وعلى دول أوروبا الذين فرضت عليهم رسوم تجارية ثقيلة، وتداعيات التحول إلى الطريق الجديد على دولة المماليك في مصر والشام، وما تعرضت له من كساد في شتى مناحي الحياة فصارت صيدًا سهلًا للعثمانيين.

الكلمات المفتاحية: المماليك – الكارم – مصر – أوروبا – الهند.

Summary:

The economy is considered the pillar of life and the basis for its continuation, especially trade, as it is the one that guides the foreign and domestic policy of countries and controls their interests, so other nations fall into place, and the research problem is based on the importance of trade in karma as a commodity that was high in the Middle Ages and its price, so the countries competed over their monopoly in order to reap their profits, and he was able The Mamluk sultans monopolized that trade for a period of time, but they did not congratulate them, as the Europeans were angry and rushed to search for a way through which they could reach the trade of generosity without passing through Egypt to be free from its exorbitant taxes. The study aims to monitor the negative effects on the Mamluk state in all aspects of economic, social and political life, until it was a factor in its weakness and its decline in the year (923 AH / 1517 CE), and our approach is based on description and analysis. So that the scientific material is extracted from its contents, then collected and classified, and subjected to analysis and comparison to understand the motives of this issue and the extent to which it is affected by the general conditions and their influence on it. And among the results are access to the effects of the Mamluk monopoly on the trade of karm on the merchants who obtained many privileges from the sultans and on the European countries for whom heavy trade fees were imposed, the implications of the transformation to the new road on the Mamluk state in Egypt and the Levant, and the recession it suffered in various walks of life. An easy hunting ground for the Ottomans.

Keywords: Mamluks - Alkarm - Egypt - Europe – India

المباحث :

أولاً: التعريف بالكارم وأهميته واستخداماته :

ثانياً : كيفية احتكار المماليك لهذه التجارة :

رابعاً: أنواع الضرائب المفروضة على تجارة الكارم وفوائدها لمصر :

خامساً: احتكار المماليك لتجارة الكارم وأسباب تحولها عن طريق مصر:

سادساً: تداعيات تحول طرق التجارة العالمية على مصر (السياسية والحضارية) :

أولًا: التعريف بتجارة الكارم:

نشأت تجارة الكارم في مصر منذ العصر الفاطمي (358- 567هـ/ 969- 1172م) واستمرت حتى العهد الأيوبي (567- 648هـ / 1169- 1250م)()، ولكنها نشطت وزاد رواجها في عصر المماليك البرجية (648-784هـ/ 1250-1382م) ومن بعدهم المماليك البرجية (الجراكسة) (784- 923هـ/ 1250- 1517م). وقبل الاسترسال في الحديث عن التجارة الكارمية يجدر بنا التعريف بالكارم وأهميته.

فالكارم هو التوابل الفلفل والزنجبيل والقرفة، ويشمل الكارم أيضًا العطور والبخور، وتسمى فئة التجار العاملين به الكارمية()، ولعل تسميته بهذا الاسم نسبة إلى بلاد كرمان() التي اشتهرت بزراعة التوابل والعطور وأهمها ماء الورد وتصدره إلى أوروبا، ولم تكن أرض مصر تزرع فيها أصناف الكارم بل تزرع في بلدان الشرق الهند والصين، وأيضًا جنوب الجزيرة العربية، بالإضافة إلى شرق إفريقية، وكانت مصر تقوم بدور الطريق الموصل لمستهلكي هذه التجارة في أوروبا بسبب موقع مصر الإستراتيجي على طرق التجارة العالمية، ومن أهم أنواع التوابل الفلفل الذي كان مرتفع الثمن بشكل كبير مقارنة مع الأنواع الأخرى؛ وذلك بسبب زيادة الطلب عليه، فأصبح الفلفل سلعة مهمة على مستوى العالم في الشرق والغرب في العصور الوسطى() حتى شاع مثلًا آنذاك بتشبيه الشيء النادر الغالي بالفلفل فيقولون: (غالي كالفلفل).

ولا مشاحة في أن استخدامات الكارم في أوروبا كثيرة، وتدخل في أغراض متعددة، وهذا يسوغ سبب زيادة الطلب عليه والإقبال على استهلاكه، ومنها تتبيل اللحوم والمشروبات وإعداد ألوان الطعام، واعتمد عليه في صناعة بعض العقاقير الطبية، فهو نافع للكبد والمعدة، ويحمي الجسم من السموم. أما البخور والعطور فكانت تستخدمهما الكنائس في تعطيرها، وأيضًا أقبلت النساء الأوروبيات على المسك والعنبر وماء الورد()، وتشير (سونيا هاو Sonia Howe) إلى أن القوم من الأوروبيين لا يقبلون على طعام لم يمزج التوابل الشرقية () ولا مغزى لهذا التصريح يعطى للكارم.

ثانيًا: طرق التجارة الكارمية:

تعددت طرق التجارة القديمة بين الشرق والغرب من طرق بحرية وأخرى برية، ولكن تجارة الكارم كانت حكرًا على طريقين يمران عبر مصر والشام، وهما: الأول يمتد من بحر العرب إلى باب المندب() بالقرب من عدن في اليمن ثم إلى بحر الملح البحر الأحمر، ومن ثَمَّ إلى خليج السويس، ثم إلى القاهرة، ثم بالقوافل، ومنها على ظهر السفن والملاحة في ترعة كانت تصل بين الإسكندرية ونهر النيل. أما الثاني فيبدأ من الخليج العربي ونهر الفرات، ثم إلى حلب شمال الشام، ومنها إلى المدن الواقعة على بحر الروم (البحر المتوسط) الشامية أو المصرية() وفي تلك المدة كانت مصر والشام تحت سلطة الدولة المملوكية (648-923هـ/1250-1517م)، فلا ريب في أن الطريقين كانا تحت سيطرتها، وهم من يتحكمون في دخول البضائع وخروجها، ويسيطرون على أساطيل التجارة الراسية في موانيها وسفنها، ولهم ما يشتهون من ضرائب، والحق أن سلاطين المماليك أدركوا أن تجارة الكارم لن تزدهر ويزيد إيرادها إلا إذا لاقت رعاية خاصة، ووضعت لها قوانين تديرها وتنظمها وتكرس قبضة المماليك عليها.

ثالثًا: مظاهر اهتمام المماليك بالتجارة الكارمية:

أولى السلاطين المماليك تجارة الكارم أهمية خاصة، ولم تكن مصر لتجني ثمارها وفوائدها إلا بالعمل الدؤوب والجهود المضنية، حتى باتت من أجلِّ دعائم اقتصاد الدولة المملوكية آنذاك، ومن مظاهر هذا الاهتمام:

تأمين الموانئ التجارية في (بحر القُلْزُم) البحر الأحمر و(بحر الروم) البحر المتوسط؛ لأن حكام بعض الجزر كانوا يقومون بالقرصنة والاعتداء عليها مثل حكام جزيرة دهلك() الذين كانوا يغيرون على الشواطئ() فأرسل السلاطين المماليك حملات متتالية إلى ميناء عيذاب لتوفير الاستقرار فيها، ووضع حامية مصرية في ميناء سواكن() تابعة للسلاطين المماليك عام (663 هـ/ 1265م)، كما قام عامل عيذاب() بتقسيم جبايتها مع عامل البجة () إلى جانب حفظه لأمنها بجانب عاملها().

نشر الأمن في صعيد مصر؛ لأن أهل الصعيد كانوا يثيرون القلاقل والاضطرابات، فضلًا على أنه كان ملجأ للعربان الذين ينشرون الفساد ويقطعون الطرق على التجار، وينهبوا أموالهم كما نهبوا الخراج().

٣- أقام السلاطين وكالات حماية على امتداد طرق التجارة مزودة بحراس لحراسة التجار والبضائع وتأمينهما وعدم تعرضهما للسرقة، كما تحوي المارستانات لعلاج المرضى()، وذهب (أحد الباحثين) إلى أن الوكالة في حد

ذاتها تعدُّ سوقًا يحتوي على بناء كبير فسيح، فيه الفنادق لاستقبال التجار ووضع سلعهم فيها وعرضها، ومن أشهر الوكالات التي ظلت إلى اليوم وكالة الغوري().

أمر المماليك أمراء الأقاليم والولاة في أنحاء مصر بجمع السيوف والرماح التي بأيدي العربان، وأن يتشددوا في معاملتهم، وأمروا تجار الأسلحة بعدم بيعهم الأسلحة()، كما أصدر المماليك مراسيم إلى الولاة بما ينبغي أن يقوموا به تجاه التجار من تسهيلات وإكرام وخاصة لتجار الكارم()، ولم تتوقف عناية السلاطين على تأمين منافذ التجارة وطرقها، بل اهتموا بإقامة علاقات ودية مع حكام شرق إفريقية في الحبشة والسودان، وربما كان ذلك من باب تأمين طرق التجارة، وتسهيل مرور السفن والأساطيل وعدم تعرضها للقرصنة، هذا من ناحية، ومن ناحية الحبشة والسودان فإنهم حرصوا على العلاقة لأجل الحصول على نصيب من ضرائب أو غيرها.

أرسل السلاطين مناشير أمان إلى الولاة والنواب في الثغور تحوي تلك المناشير تشجيع للتجار على القدوم()، ولعل تلك المناشير احتوت على ترغيبهم في الاستثمار في مصر أكثر، وإعطائهم امتيازات خاصة بتجار الكارم.

ومن مظاهر اهتمام المماليك بتجارة الكارم قيام السلطان الظاهر برقوق (785- 801هـ/ 1383- 1399م) سنة (٧٩٩ هـ/ 1397م) باستقبال أكبر تاجر للكارم برهان الدين المحلي القادم من اليمن؛ إذ أهدى التاجر للسلطان برقوق هدية وصفت بالعظيمة لكن لم تعرف ماهيتها، وخلع عليه السلطان خلعًا وأكرمه()، وهذا يدل على تقريب السلاطين لتجار الكارم، كذلك مشاركتهم المماليك في بناء المجتمع؛ إذ بنوا الجوامع والخوانق والمدارس، وتمنح للقضاة شهادة الكارم تكريمًا لهم()، ومن المعتقد أنها شهادات تمنح للحصول على امتيازات تجار الكارم نفسها ومكانتهم.

وللمرء أن يتساءل : لماذا يُمنح القضاة شهادة الكارم ؟ ربما يعود السبب حتى يوفر القضاة لتجار الكارم المقربين من السلطان تسهيلات وتخفيف من الضرائب الكارمية .

اهتم المماليك بالضرائب إلى جانب اهتمامهم بالتجار، فقد تعرض التجار الوافدون ومن معهم للتفتيش، ووصفه المقريزي بأنه تفتيش دقيق، حتى إن رجال الدولة المكلفين بالتفيش كانوا يدخلون أيديهم في أوساط التجار وفي داخل البضائع خشية من إخفاء بعض الأموال للتهرب من دفع الضرائب، فضلًا عن تفتيش البضاعة().

ومن المناسب القول بأن من ثمرة الجهود التي قام بها سلاطين الدولة المملوكية أن أدت إلى تزايد توافد تجار الكارم على مصر، بالإضافة إلى العمل بالمعادلة التجارية التي عمل بها في العصور الوسطى وهي (الشرق منتج، ومصر مصدر، والغرب مستهلك)، فشكل التجار طبقة ثرية مهمة في المجتمع المصري تمتع باحترام ومكانة كبيرين، حتى بنيت لتجار الكارم فنادق ينزل فيها الأفراد الوافدون، وعين موظفون قائمون على تنظيم الفنادق()، وأوعز ابن إياس الإقامة في الفنادق ليس لتيسير على التجار ولراحتهم من عناء السفر فحسب بقدر ما هي عملية نشاط تجاري يتبادل التجار فيها السلع ويتفقون على الأسعار وتوزيعها على أسواق مصر والشام ونقل بعضها إلى الموانئ استعدادًا لتصديرها إلى أوروبا، ولما كان جار الكارم قد تبوؤوا مكانة عند السلطة والمجتمع في مصر فلقد استعان بهم السلاطين في الأوقات العصيبة التي مرت على البلاد؛ مثل الكوارث الطبيعية التي اقترض فيها السلطان الظاهر برقوق من جماعة من التجار مئتي ألف دينار وكتب عليه بذلك دينًا()، وأحال السلطان الناصر فرج (815-803هـ/ 1401- 1413م) بعض الفرنج بستة عشر ألف دينار من أشياء ابتاعها منهم فحضروا بابه فتفاوضوا معه مطالبين بالمال فاقترض السلطان من تجار الكارم فأعطوهم وكتب لهم شهادة بذلك().

رابعًا: أنواع الضرائب المفروضة على تجارة الكارم وفوائدها لمصر:

استحوذت التجارة الكارمية على عناية السلاطين في مصر، ولم يهملوا جانبًا يرون فيه تعزيزًا لهذا المورد المهم؛ لذا نجدهم مقابل إجراء التأمين والتسهيل التي وفروها لتجار الكارم وغيرهم من تجار السلع الأخرى فرضوا عليهم ضرائب وخصوصًا بضائع الكارم، فقد كانت باهظة الثمن سواء أكانوا أصحابها تجارًا من داخل مصر أم من خارجها ووفدوا إليها، فتعددت تلك الأموال الملقاة على عواتقهم، ومنها ضريبة يحصل عليها ناظر الخواص من رسم البهار والمسؤول عن فندق الكارم، وأخرى سميت ضريبة بالثغور وتفرض على البضائع التجارية القادمة عن طريق بحر القُلْزُم (البحر الأحمر) المارة بالثغور، وهي ثغر الإسكندرية، وثغر دمياط، وثغر أسوان()، ويمكننا عدُّها مثل الرسوم الجمركية الآن التي تفرض على البضائع التجارية القادمة من خارج البلاد، وامتدت إجراءات السلطة على توظيف عمال لجمع فريضة الزكاة من دكاكين الكارم كلما حال عليها الحول في جميع مدن مصر والشام، وختم البضاعة التي تحصل عليها الضرائب بختم خاص() وهي علامة على مرورها على الضرائب وتعرضها للتفتيش.

ولا غرو، فإنه عند استقراء هذه الإجراءات الضريبية ومظاهر اهتمام المماليك، تجد أنها تنقسم إلى نوعين؛ الأول يهدف إلى التيسير على تجار الكارم وإتاحة كل الفرص أمامهم لإنماء هذه التجارة وتطويرها، واستمرارية انتعاشها، والنوع الثاني ضمان فوائد الدولة المملوكية ومستحقاتها من رسوم تجارة الكارم.

خامسًا: احتكار المماليك لتجارة الكارم وأسباب تحولها عن طريق مصر:

تطورت تجارة الكارم وشارك السلاطين المماليك منذ عهد السلطان ناصر الدين فرج بن برقوق (٨٠١-815هـ/ 1399- 1413م) فيها؛ فأرسل أحد الأعيان ويدعى علي الكيلاني بخمسة آلاف دينار إلى الجزيرة العربية لشراء الفلفل ليتاجر به لحساب السلطان، وقد بيعت الكميات باثني عشر ألف دينار()، ومن السلاطين الذين تاجروا في الكارم السلطان الأشرف برسباي (825- ٨41 هـ/ 1422- 1438م) ومن جاء بعده من سلاطين المماليك، لكنهم لم يكتفوا بالمتاجرة ومشاركة التجار في الأرباح، بل أغراهم الطمع باحتكار تجارة الكارم، ويعدُّ السلطان برسباي أول من احتكر التجارة الكارمية؛ وذلك عن طريق احتكار المتاجر التي تبيع تلك السلع وجعلها في ملكه بعد أن كانت بأيدي التجار()، ولعل دور التجار أصبح يقتصر على شراء الكارم وبيعه في الأسواق وكأنهم وكلاء عن السلاطين ويقبضون أتعابهم مقابل قيامهم بذلك، في حين كانوا سابقًا أصحاب الأموال وسادة السوق والمتحكمين فيه. ومما يؤيد ذلك ما أشاره إليه (أحمد حطيط) أن السلطان الأشرف برسباي احتكر تجارة التوابل وأجبر التجار على شرائها بالسعر الذي قرضه من متجره الخاص والذي عرف بالمتجر السلطاني().

ولكل عمل نتائجه الإيجابية أو السلبية على حسب مسار العمل، فاحتكار التجارة من السلاطين أدى إلى:

ارتفاع الأسعار لجميع الأصناف والمأكولات كالقمح وغيره، فقل وجود الخبز في الأسواق، وصار الناس يستخدمون خبز الذرة والدخن؛ لأن القمح تناهى إلى سبعة أشرفية، أما الفلفل فقد غلت أسعار بثلاثة أمثال السعر السابق، فكان يباع بخمسين دينارًا في القاهرة للتجار الأوربيين، وبعد الاحتكار بيع بمائتي دينار، وهذا ما حدا بالتجار الأوربيين إلى الشكوى للسلاطين، ولكن لا مجيب لهم من جمعة السلاطين، وكان غلاء الأسعار في تلك المدة ارتبط بالاحتكار على عكس الماضي الذي كان يرتبط بقيمة الضريبة التي تفرض على تجارة التوابل().

أدت سياسة احتكار التجارة العالمية وارتفاع الأسعار وابتزاز المستهلكين في داخل مصر وخارجها وعدم مراعاة مصالحهم إلى إبداء الأوروبيين التذمر والضجر، فقاموا بالبحث عن طرق أخرى للحصول على سلع الشرق، ولقد اتفقت الدول الأوروبية على حليف يساعدهم للضغط على مصر وقطع طرق البحر الأحمر عليها حتى لا تعبر السفن التجارية إليها، فوجدوا أن الحبشة خير معين لهم ولكنهم تراجعوا ()، وربما يعود سبب ذلك إلى خشيتهم من مهاجمة المماليك للحبشة والسيطرة على أراضيها، كما أن بعد المسافة بين الحبشة وأوروبا جعل من الصعوبة بمكان تنفيذ الأوروبيين لمخططاتهم ضد الدولة المملوكية بشكل صحيح.

بدأت جنوة () في البحث عن طريق بديل لطريق مصر، خصوصًا أنها كانت دائمًا على خلاف شبه مستمر مع حلفاء المماليك وهم أهل البندقية()، ونجحت في الكشف عن مناطق الساحل لإفريقيا في مواجهة جزيرة كمران() الذي عُدَّ مقدمة لاكتشاف رأس الرجاء الصالح () الذي بعد كشفه تغيرت خريطة العالم الاقتصادية، فقد استطاع الغرب الوصول إلى الهند عن طريق الإبحار من المحيط الأطلسي إلى سواحل القرن الأفريقي، ثم الملاحة في بحر العرب والمحيط الهندي، والوصول إلى بلدان المشرق وشراء كل ما تحتاج إليه بلدان أوروبا من سلع، ومقابل ذلك حرمت مصر والشام من تصدير السلع الشرقية، ومنعت من الأموال التي كانت تجنيها من وراء السيطرة على طريق التجارة العالمية، فحرمان مصر من دور الوسيط بين تجارة الشرق والغرب ليس إلا حرمانها من موارد ثروتها الأولى.

لم يكتف الأوروبيون بالسيطرة على طرق التجارة العالمية، بل عمدوا إلى مهاجمة السفن التجارية المصرية (٨٧٧ هـ/1473م)، فقد هاجم الأسطول البرتغالي عند باب المندب سفنًا مصرية قادمة من بحر القُلْزُم محملة بالبضائع، وأسروا نائب ثغر الإسكندرية وجماعة معه، وسلم آخرون()، كما هاجم حجم الأسطول البرتغالي أسطولًا مصريًّا مليئًا بالتوابل المشتراة من الهند على بحارته وأحرقها، وتعرضوا لشواطئ الإسكندرية ودمياط وموانيهما وأسروا تسعة من المسلمين وذلك عام (٨٨٧ هـ/ 1482م) وأمر السلطان باللحاق بهم وتحرير الأسرى بعد نكده بسماع الخبر، وتكررت حوادث القرصنة في الأعوام التالية (٩١٣ هـ- 914 - ٩١٥ هـ/ 1508- 1509- 1510م)().

إزاء تلك الأحداث المتكررة من الغرب، ناهيك بسيطرة البرتغال على المحيط الهندي وإغلاق بحر القُلْزُم (البحر الأحمر) والتحكم في مناطق إنتاج الكارم اهتزت دولة المماليك واضطربت أركانها، ولا شك في أن اقتصادها ضرب

بكل الوسائل، فهم لم يمنعوا سفنهم من عبور طريق مصر التجاري بل قطعوا على الدولة المملوكية المتاجرة بالتوابل وتعرضوا لسفنها بالقرصنة، ولم تكن دولة المماليك الطرف الوحيد المتضرر من اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وإن كانت الأكثر تضررًا، فلقد تضررت حليفتها البندقية التي حاولت إيجاد نوع من التوافق بين المماليك والأوربيين للتخفيف من أضرار تحول طريق التجارة العالمية من مصر إلى الطريق الجديد()، فعندما زاد إدراك البندقية بخطورة الموقف، أرسلت سفارة دبلوماسية أخرى إلى السلطان قنصوة الغوري في سنة (909هـ/ ١٥٠٤م) لكي تحث السلطان على قبول المقترحات والعروض المغرية من البنادقة؛ بسبب عجز البنادقة عن التصدي لقوة البرتغال الذين غمروا أسواق أوروبا بالمنتجات الهندية والشرقية عمومًا، وبأسعار زهيدة وأقل سعر من أسعار أسواق الدولة المملوكية لدرجة ن قام جزب كبير في البندقية يطالب الحكومة بالشراء من لشبونة وليس من الإسكندرية؛ ولذا اقترحت من جديد أن يغرق السلطان الغوري الأسواق بالتوابل حتى يستطيع منافسة البرتغال، وأن يستخدم مكانته ونفوذه لدى أمراء الهند المسلمين لقطع علاقاتهم بالحكومة البرتغالية والتجار البرتغاليين على السواء، ثم إنها اقترحت كذلك شق قناة في خليج السويس، ولكن من الجلي أن مسعى البنادقة فشلت بسبب رفض السلاطين وعزمهم على مواجهة الأوروبيين عسكريًّا لأنه لم يتغير شيء في أوضاع مصر بل زاد سوءًا، ونجمت عنه آثار كبيرة ().

سادسًا: تداعيات تحول طرق التجارة العالمية على مصر (السياسية والحضارية):

ألقى تحول طرق التجارة العالمية عن الدولة المملوكية بظلاله في نهاية القرن التاسع الهجري ومطلع القرن العاشر الهجري/ الخامس عشر الميلادي ومطلع السادس عشر الميلادي على شتى نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر والشام، وسوف نبدأ بالآثار الاقتصادية لارتباطها المباشر بالتجارة:

الآثار الاقتصادية: من الطبيعي أن يكون الاقتصاد في المقام الأول من المتأثرين؛ إذ كان تحول خط التجاري العالمي عن مصر قد كلفها ثمنًا باهظًا، وترتب عليه إضعاف النشاط التجاري والعوائد المالية للمماليك من جهة، وما صاحب ذلك من مجهود حربي لمواجهة الخطر البرتغالي في وقت انهار فيه نظام الإقطاع الحربي الذي استند إليه كيان الدولة منذ بداية عهدها()، فإن تعرض الموانئ والأساطيل للتدمير والتخريب، ومن عليها من القادة و البحارة للأسر فضلًا

على أن مواجهة العدوان لا يقل كلفة، فحدث ما يمكن تسميته باستنزاف لخزانة الدولة، وهذا ما يزيد الأحوال سوءًا خصوصًا بعدما اشتد طمع الجند للمال، وصاروا لا يخرجون في حرب دفاعية أو غيرها إلا بعد أن يحصلوا على أموال()، وهذا يشير إلى ضعف السلطة وتردي أوضاع البلاد، وعلق ابن إياس على ما أصاب خزينة الدولة من كساد وشح بقوله: "وكان تلك الأيام ديوان المفرد وديوان الدولة وديوان الخاص في غاية الانشحاح والتعطيل فإن بندر الإسكندرية أصبح خرابًا ولم تدخل إليه القطائع (السفن) في السنة الحالية، وبندر جدة خرابًا بسبب تعبث الفرنج على التجار في بحر الهند فلم تدخل المراكب بالبضائع إلى بندر جدة نحو دمياط"()، وهذا دليل على توقف كل مرافق التجارة في الدولة المملوكية، وهذا يلوح في الذهن بالتساؤل هل كان هذا عجزًا بسبب سلاطين المماليك أمام كارثة كساد التجارة، أو أن مقدرتهم وقوتهم السياسية والاقتصادية ضعفت وتلاشت في مواجهتها؟

على أي حال تصدى المماليك لخطر القرصنة البرتغالية في محاولة منهم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فقد أرسل السلطان الغوري (902- ٩2٢ هـ/ 1497- 1516م) حملة للقضاء عليهم سنة (915هـ/ 1510م) ولكن الحملة المصرية منيت بهزيمة ساحقة في موقعة ديو البحرية، فقد خسر المماليك على إثرها مزيدًا من مقدراتهم الاقتصادية، خصوصًا بعد سيطرتهم على جزيرة (كمران) ورسوِّ عشرين مركبًا للبرتغاليين على شواطئ الجزيرة واتخاذها قواعد لها للانطلاق منها والقيام بأعمال القرصنة.

أمام النكسة فقد حاول السلاطين بث الحياة في الاقتصاد المملوكي ومعالجة الأضرار باتخاذ عدة إجراءات، منها التوسع في تطبيق سياسة الاحتكار داخل مصر، ويرى (سعيد عاشور) أن الأساليب التي لجأ إليها السلاطين وإن نجحت في توفير بعض الأموال المطلوبة للسلاطين، إلا أنها من الناحية الاقتصادية زادت الطين بلة، وأسرعت بالخراب الذي حل بالدولة وبمرافقها، وهذا ما عجل بنهايتها().

فقد أصدر السلطان برسباي مرسومًا عام (٩١٩ هـ/ 1513م) يحرم شراء التوابل من غير مخازن السلطان، وقد شمل هذا الإجراء إدرار أموال كثيرة على السلاطين، أما الناس فحالهم زادت سوءًا، ولكن السلاطين مضوا في استخدم سياسية مصادرة أموال تجار مصر إذا ما دفعوا المبالغ الضخمة التي يقررها السلطان عليهم ضرائب، وهناك

إجراء آخر عمدت إليه السلطة لسد حاجات شواطئ الدولة وتعويضها المراكب التي دمرتها هجمات الأعداء بقطع أشجار الناس من مزارعهم رغمًا عنهم وإرسالها إلى السويس لأجل صناعة السفن().

وفي سنتي (914- 915هـ/ 1509- 1510م) أمضى السلاطين المماليك إجراءً رابعًا لتعويض خسائرهم المالية، فقد روى ابن إياس احتكار الإقطاعات ومصادرة الناس إقطاعاتهم؛ إذ أخذ السلطان أربعمائة إقطاع ورزق حتى الذهب الذي كان بيد النساء، وختم بقوله: "وأنا من جملة من وقع له ذلك"، ولكنه وقف شاكيًا حاله للسلطان، فأمر بإعادة إقطاعية إليه في السنة التالية().

زادت تلك الإجراءات التدهور الاقتصادي رغم أن السلاطين ظنوا أنهم بخطواتهم قد عالجوا الأوضاع الاقتصادية، ولكن أمرها استفحل حتى أثرت في أحوال الناس الاجتماعية بأشكال مختلفة؛ فلما ضرب السلطان الأشرف برسباي (825- ٨41 هـ/ 1422- 1438م) عملة جديدة سميت بالأشرفية جعل سعرها أعلى من العملة القديمة ليكسب الفرق بين السعرين، وكانت العملات تقيم بالوزن لا بالعد، فجعل السلطان كل رطل من العملة الجديدة بستة وثلاثين، في حين كان كل رطل من العملة القديمة بأربعة وعشرين، وخسر الناس بهذه الخطوة الثلث من أموالهم ().

امتدت أيدي السلاطين إلى المزارعين، ففي عام (٩١٨ هـ / 1513م) صدر مرسوم بجمع خراج كل الأراضي المزروعة قبل استحقاقه وقبل جني المحصول الجديد، بل قبل موسم فيضان النيل، وهذا ما عرضهم للكثير من الظلم، وعرض البلاد للخراب، وإزاء ذلك هجر الناس ورحلوا عن أراضيهم، وأيضًا خوفًا من الضرب المبرح إذا ما امتنع أحدهم عن دفع ما طلب منه، أما إذا هرب فيقبض على نسائه وأولاده. ولم تكن مناطق الصعيد بمنأى عن تعسف السلاطين؛ فقد أرسل السلطان الغوري من ينزع الخيول من أصحابها وجمعها واستخدامها وقت حاجة البلاد لها؛ إذ كان رجال السلطان يفرضون على كل بلدة فرسين تقدر قيمتهما بمائة دينار، فإذا كانت البلدة كبيرة فرضوا عليها أربعة خيول(). وفرضت ضريبة على الأسواق تسمى (المشاهرة والمجامعة) وتدفع للمحتسب كل يوم ليرسلها للخزائن السلطانية، وبلغ من قسوة هذه الضريبة أن زادت شهريًّا حتى وصفها ابن إياس بقوله: "من أكبر أسباب الفساد في حق المسلمين"، وذلك نظرًا إلى اضطرار الباعة إلى تعويض قيمة هذه الضريبة عن طريق رفع أثمان

البضائع، فاشتد الغلاء وقلّ وجود أصناف كثيرة البضائع، وهو ما أدى إلى ثورة بعض أمراء المماليك الذين طالهم الضرر مطالبين السلطان بأمور، هي:

إبطال ضريبة المشاهرة والمجامعة.

٢- إبطال الظلام الزائد من المصادرات للناس.

٣- عزل صاحب الحسبة.

4- أن يمشي السلطان على نهج سالفيه من الاعتدال في فرض الضرائب.

كما لقي التجار الوافدون الأساليب التعسفية نفسها التي لاقاها الناس؛ كزيادة الضرائب، وهذا ما حدَّ من توافدهم على موانى مصر، فأقفرت الأسواق بسبب جور القباض (موظفو الضرائب) الذين صاروا يأخذون من التجار (العشور) عشرة أمثال ما يؤخذ سابقًا().

الآثار السياسية:

اتسمت الحياة السياسية بالضعف والاضطراب، فثار المماليك الجلبان() في القاهرة عندما تأخرت رواتبهم في وقت كانت استعدادات الجيش العثماني تجري على قدم وساق على حدود حلب شمال الشام، وهذا ما أغضب السلطان الغوري فترك القلعة وقال لهم: "أنا ما بقيت أعمل سلطانًا عليكم بمن تختارونه غيري"، فاستغل المماليك الجلبان الفرصة وعاثوا في القاهرة فسادًا؛ كنهب الدكاكين وغيره، فشكا التجار من أذى الجلبان، ولما استفحل الأمر وتأزم الموقف قام كبار أمراء المماليك باسترضاء السلطان وإقناعه بالعودة إلى مباشرة أعمال السلطنة قائلين له: "لا تشمت العدو فينا وابن عثمان متحرك علينا"().

والرواية تشير إلى تخلي السلطان عن مواجهة الأحداث الجسام التي تحف بالبلاد، ولكن يعتقد أن فيها شيئًا من عدم الصحة لأسباب كثيرة، وهي إسهاب ابن إياس في الحديث عن حرص السلطان الغوري على تجهيز جيشه للتصدي للغزو العثماني رغم محاولات بعض المماليك ثنيه عن ذلك، ووردت الرواية عند ابن إياس وهو الذي تعرض لمصادرة إقطاعاته، كما أن هناك مبالغة في الحديث عن فساد مماليك السلطان الجلبان واستغلالهم للأوضاع؛ بدليل

أن السلطان ضرب ثلاثة منهم لما علم بأنهم سكروا وأعربوا على الناس()، وهذا ما ينفي التسلط المثار في الرواية السابقة وكأن السلطان ليس له يد على مماليكه.

لا ريب في أن الدولة كانت تعيش أزمة سياسية جراء الأزمة الاقتصادية، فلقد أرسل نائب الشام إلى السلطان رسالة يخبره عن سوء الأحوال الاقتصادية بحيث لا تحتمل مجيء السلطان وجيشه الكبير لمواجهة العثمانيين، وإن تحركوا فنحن له كفاية، كما قام بعض الأمراء المماليك أمثال الأمير خايربك ونائب حماة الأمير جان بردي الغزالي() بالاتصال بالعثمانيين والاتفاق معهم ونصرتهم ضد السلطان الغوري، فقام خايربك بمحاولات حثيثة لإقناع السلطان بعدم الخروج لملاقاة العثمانيين لأنهم قاصدون الصفويين الشيعة() وليس الدولة المملوكية حتى يتوقف عن تهيئة جيوشه؛ لكي يهجم العثمانيون على المماليك على حين غرة، ولما لم ينجح خايربك في مسعاه؛ إذ حشد السلطان الغوري جيشًا كبيرًا خرج به إلى الشام عند مرج دابق()، وواجه الجيوش العثمانية، إلا أن الأمير المملوكي واصل دوره في خيانة وطنه، فلقد كان النفير في بداية المعركة للمماليك الذين قتلوا الكثير من العثمانيين واستولوا على عدتهم حتى فكر السلطان العثماني سليم الأول (٩٢٦-٩١٨ هـ/ 1513-1520م) بالهروب وطلب الأمان، إلا أن خايربك أشاع بين الجيش أن المماليك الجلبان هربوا بأمر من السلطان، وهذا ما جعل بقية طوائف المماليك تهرب ظنًّا منها أن السلطان تركهم وقودًا للحرب، كما أشاع مقتل السلطان، وحاول السلطان حثهم على الثبات ونادى: "يا أغواث، هنا وقت المروءة هذا وقت النجدة! يا أغواث، الشجاعة صبر ساعة!" أما السلطان فلقد أصيب بالفالج وسقط من فرسه ميتًا، فدخل العثمانيون الشام، ثم وصلوا إلى مصر وانتصروا في الريدانية() بعدما أعدموا طومان باي (922-923هـ/1516- 1517م) آخر السلاطين المماليك على باب زويلة()، ومن الملاحظ أن يعتبر مؤرخنا ابن إياس موت السلطان الله نصراً من الله لأهل مصر ()، ولعل ذلك بسبب ما تعرض الناس له من ظلم؛ لذلك عُدَّ عقابًا من الله للمماليك، أما سبب انحياز الأمراء المماليك أمثال خابربك إلى العثمانيين فهو من المعتقد إدراكهم لضعف السلطان واهتزاز عرش المماليك، ومحاولة إيجاد مكان سياسي تحت ظل الدولة الجديدة.

وهناك عدة عوامل لسقوط دولة المماليك، وما العامل الاقتصادي إلا من جملة تلك العوامل التي أضعفت الدولة المملوكية من الداخل، وإن كان هو الأهم والأكثر تأثيرًا؛ فالاقتصاد يعدُّ من أعظم مقومات الدول ودعائم قوتها، فإذا ما تعرض لاهتزاز فإن الدولة تتأثر بشكل مباشر.

الخاتمة

من خلال هذا البحث توصلنا إلى عدة نتائج، هي: أن إشراف الدولة المملوكية على طريق التجارة القديم كان سببًا في إنعاش تجارة الكارم، والعكس صحيح، فتجارة الكارم كانت سببًا في ازدهار اقتصاد مصر وبلاد الشام تحت حكم المماليك، فتمتع التجار بالامتيازات من السلاطين قبل الاحتكار، فضلًا على مشاركتهم في الحياة العلمية والاجتماعية فبنوا المدارس والجوامع والخوانق.

وفي ضوء تلك المكانة الاقتصادية والسياسية لدولة المماليك توثقت علاقاتها مع جيرانها كالحبشة والسودان؛ إذ أقيمت علاقات تعاون وحماية للمصالح المملوكية في بحر القُلْزُم (البحر الأحمر).

ورصد البحث ضعف اقتصاد الدولة المملوكية وتدهوره الذي كان سببًا من جملة أسباب في انكماشها وتعرضها لهجمات الأوربيين الذين كان هدفهم القضاء على المماليك، كما جعلها فريسة للمطامع التوسعية العثمانية في بلاد العرب، ومهما يكن من أمر؛ فإن ما جرى لمصر والشام من كساد في شتى مناحي الحياة إنما يلقى على عاتق سياسات السلاطين الاحتكارية الذين كان همهم جمع المال لمصالحهم الشخصية مستخفين بمصالح الناس ومتغافلين عن آثار أفعالهم على أوضاع الأمة.

وأظهر البحث تخلي أوروبا عن طريق مصر رغم أنه أقصر وآمن وتكلفة المسير فيه أقل، إلى طريق طويل وبعيد وتكلفته أكثر مقابل تحكمهم في طول الطريق وعرضه بدلًا من تحكم المماليك وفرضهم ضرائب باهظة الثمن عليهم.